



الجمهورية التونسية
المحكمة الإدارية

نصبيه عدد: 28980 تاريخ التلاوي

تاريخ الحكم: 27 سبتمبر 2011

حكم استئنافي

باسم الشعب التونسي،

أصدرت الدائرة الاستئنافية الأولى بالمحكمة الإدارية الحكم الآتي بين:

المستأنف:

، رئيس قائمة

، مقره

نائبه الأستاذ

مقره

من جهة،

والمستأنف ضده:

رئيس الهيئة الفرعية للانتخابات

، مقره بمكاتبه

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من المستأنف المذكور أعلاه والمرسم بكتابة المحكمة تحت عدد 28980/نزاع انتخابي بتاريخ 23 سبتمبر 2011 طعنا في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية في المادة الانتخابية تحت عدد 27 بتاريخ 22 سبتمبر 2011 والقاضي بقبول الاعتراض شكلا ورفضه أصلا.

وبعد الإطلاع على الحكم الابتدائي المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أن المستأنف تقدم إلى الهيئة الفرعية للانتخابات بطلب الترشح للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بصفته رئيس قائمة حزب بدائرة وتم تسليمه الوصل النهائي إلا أنه فوجئ بإعلامه من طرف الهيئة المذكور بسحب الوصل النهائي ورفض ترسيم القائمة المترشحة بالاستناد إلى مخالفة أحكام الفصل 15 من المرسوم عدد 35 لسنة 2011 بمقولة أن أحد الأعضاء المترشحين المدعو

بموجب المادة 10 من القانون رقم 11 لسنة 2001

وبعد إطلاع على المادة 10 من القانون رقم 11 لسنة 2001 والتي تنص على أن
الابتدائي والتمسك من جديد بإظهار قرار سحب الوصل النهائي للقائمة المقدمة عن حزب لأعضاء
بدائرة وإقرار توفر الشروط القانونية للقائمة المذكورة وفقاً للبراسيم
الجاري بما العمل واحتياطياً إقرار إمكانية تعويض العضو المحتفظ على ترشحه خليفة الدزيري بعضو
آخر حسب ما يخوله المرسوم عدد 35 لسنة 2011 وذلك بالاستناد إلى عدم جواز سحب الوصل
النهائي من قبل الهيئة المعنية بعد أن استوفت المدة الزمنية الممنوحة لها والمحددة بأربعة أيام للتقصي واتخاذ
قرارها وأكد على أن الفصل 10 من المرسوم سالف الذكر حوّل للهيئة إمكانية الشطب على اسم أو
مجموعة أسماء من القائمة في صور محددة مع الإبقاء على القائمة بعد تعويض المشطب عنه. كما نصّ
الفصل 28 من نفس المرسوم على إمكانية السحب والتعويض في أجل أقصاه 48 ساعة قبل انطلاق
موعد الحملة الانتخابية. وعاب على محكمة البداية تبنيها لقرار الهيئة التي استندت إلى الاجتهاد الذاتي
بخصوص الإقرار بتقلد أحد أعضاء القائمة المترشحة لمسئولية حزبية صلب هياكل التجمع سابقاً وعدم
وضعها لمعايير ثابتة ودقيقة تكون سنداً للنظر في الأعضاء المترشحين للانتخابات ضرورة أن الشخص
المعني تقدّم باستقالة كتابية من حزبه ومعرف عليها بالإمضاء بتاريخ 13 أفريل 2010 ثمّ التحق
بالحزب الديمقراطي الوحدوي في نفس التاريخ وأنّ هذه الاستقالة تمت في ظلّ النظام السابق وهو ما
يتلاءم مع أحكام الفصل 17 من المرسوم عدد 35 لسنة 2011 الذي حوّل للعمد الترشح للانتخابات
المجلس الوطني التأسيسي بعد تقديم استقالتهم ولو بعد ثورة 14 جانفي 2011.

وبعد الإطلاع على التقرير المقدّم من الهيئة المستأنف ضدها ردّاً على مستندات الاستئناف
والرامي إلى إقرار الحكم الابتدائي المستأنف بالاستناد إلى أن الوصل النهائي المسلم للمستأنف يعتبر من
القرارات الإدارية التنفيذية الصادرة عن سلطة إدارية وأنّه لا بدّ أن يحوز جميع مقوماته القانونية ليكون
نافذاً وشرعياً وأنّه متى ثبت لاحقاً أن هذا القرار تمّ اتخاذه بناء على وثائق أو وقائع أو تصاريح مبنية
على تزوير وغش من الطرف المعني به فإنّه يصبح في مرتبة العدم ولا يمثل مصدراً للالتزامات ولا
يكسب حقوقاً ويجوز سحبه في أي وقت. وأكد على أن المترشح تقلّد خطة رئيس
شعبة و شغل منصب كاتب عام مساعد لجامعة
للحزب المنحل وأنه صرّح
على الشرف أنّه لم ينتمي إلى هذا الحزب ولم يمارس أي نشاط داخله وأنّ الاستقالة التي يتمسك بها لا

مجلس الدولة
الهيئة العامة للغات والنشر
بموجب المرسوم رقم 101 لسنة 2011
تسليمه له بتاريخ 6 سبتمبر 2011 بعنوان

من جهة الأصل:

عن اختصاص المحكمة الابتدائية للنظر في النزاع:

حيث تبين بالإطلاع على عريضة الدعوى الابتدائية أن المستأنف يطعن في قرر سحب الوصل النهائي الذي تولت الهيئة الفرعية للانتخابات تسليمه له بتاريخ 6 سبتمبر 2011 بعنوان الترشح للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي عن حزب بدائرة .

وحيث اقتضت أحكام الفقرة الأولى من الفصل 29 من المرسوم عدد 35 لسنة 2011 أن يرفع الطعن في قرار رفض ترسيم قائمة بمقتضى عريضة كتابية يسلمها رئيس القائمة أو من يمثله إلى كتابة المحكمة الابتدائية المختصة ترايا وذلك في أجل لا يتجاوز الأربعة أيام من تاريخ الرفض.

وحيث يستشف من الأحكام السالف بيانها، أن الطعن، على معنى الفصل سالف الذكر، يقتصر على القرارات الصادرة عن الهيئات الفرعية للانتخابات والقاضية برفض ترسيم القوائم المترشحة للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي باعتبارها من صنف القرارات المنفصلة عن العملية الانتخابية والتي يجوز الطعن فيها ومناقشة شرعيتها أمام المحاكم الابتدائية المختصة ترايا على أن يتم استئناف الأحكام الصادرة في شأنها أمام المحكمة الإدارية.

وحيث خلافاً لذلك، فإن قرارات قبول الترسيم أو سحبه، كما هو الحال في النزاع السراهن، تعتبر من القرارات غير المنفصلة عن العملية الانتخابية والتي لا تخضع لرقابة مسبقة من طرف القاضي المختص بالبت في ترسيم القوائم وإنما يجوز مناقشة شرعيتها بمناسبة الطعن المقدم أمام القاضي الذي عهد له النظر في نتائج الانتخابات.

وحيث استقرّ الفقه والقضاء على اعتبار أن مسألة الاختصاص تمّ النظام العام ويجوز إثارتها تلقائياً من قبل هذه المحكمة.

المستشارين السيد سليم البريكي والسيدة هالة الفراقي.
الأولى: بقبول الاستئناف شكلاً وفي الأصل بنقض الحكم الابتدائي المستأنف والقضاء من جديد برفض
دعوى نقضه على هذا الأساس.

وتلهاذا الأسباب

قضت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً وفي الأصل بنقض الحكم الابتدائي المستأنف والقضاء من جديد برفض
الدعوى لعدم الاختصاص.

ثانياً: بتوجيه نسخة من هذا الحكم إلى الطرفين.

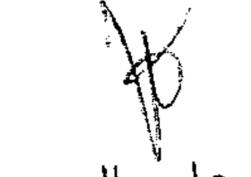
وصدر هذا الحكم عن الدائرة الاستئنافية الأولى برئاسة السيد حمادي الزريبي وعضوية
المستشارين السيد سليم البريكي والسيدة هالة الفراقي.

وتلي علناً بجلسة يوم 27 سبتمبر 2011 بحضور كاتب الجلسة السيد فوزي البدوي.

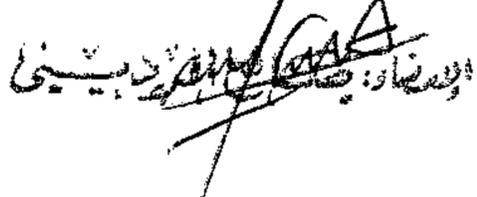
المستشارة المقررة


أفة الفيراس

رئيس الدائرة


حمادي الزريبي

الكتب القائم للمحكمة الابتدائية


السيد حمادي الزريبي